مـجلـــة تداوليات Revue :tadawoulyyat ISSN:
المجلد: الأول(01) / العدد: الأول(01) / سبتمبر 2023 / ص ص: 25-39

الإنشاء في البلاغة العربية بين التركيب والإنجاز

مشكلات اصطلاحية و اقتراحات

Al-inchaa in the arabic rhetoric between syntax and performance, Terminological problems and suggestions

محمود طلحة [1]

talha mahmoud [1]

[1]– جامعة عمار ثليجي – (الأغواط)

البريد الإلكتروني : talhamahmoud@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/17	تاريخ القبول: 2023/05/02	تاريخ النشر: 2023/06/18

مُلخّص البحث

يبحث المقال في مفهوم الإنشاء بين الإطلاق القديم الذي وُجد في التراث البلاغي وارتباطه بالنحو، وبين الإطلاق المعاصر عند التداوليين العرب، كما يبحث المقال إطلاق المصطلح في إطار ثنائية الخبر والإنشاء لمقابلتها بنظرية الأفعال الكلامية، والمسوّغات العلمية لهذا الاختيار.

الكلمات المفتاحية: الإنشاء – الإنجاز – نظرية الأفعال الكلامية – الخبر – البلاغة – النحو.

Abstract:

This article try to examine the difference in the concept of Al-inchaa between an Arabic rhetoric heritage with its relation with grammar, and the contemporary release of Arabic pragmatists. This article also discusses the utilization of the concept in the duality of "Al-khabar" and "Al-Inchaa" and trying to learn the relation can be exist between this duality and concept of performance in speech act theory, With the concentration in the scientific justification of this use of term.

Key words: Al-Inchaa – Performance – Speech acts theory – Al-khabar – Rhetoric –Grammar.

1– المؤلف المرسل: طلحة محمود: talhamahmoud@gmail.com

مقدمة:

يعدّ مفهوم الإنشاء في البلاغة العربية أحد أهمّ المفاهيم ضمن ما سمّي في مرحلة من مراحل التطوّر التاريخي للمنظومة البلاغية بعلم المعاني، ويمكن للناظر في إطلاق المصطلح على مفهومه المعروف كيف كانت تطوّراته التاريخية عبر مراحل متعدّدة، ثمّ كيف استقرّ ذلك الإطلاق ليكون مجدّداً مجال نقاشٍ معاصرٍ مع مشاريع المقاربة بين البلاغة العربية والتداوليات المعاصرة عبر نظرية الأفعال الكلامية، وسنحاول في هذه المداخلة التطرّق أوّلاً للتطوّر الاصطلاحي الذي خضع له مفهوم الإنشاء، ثمّ ننظر في إطلاقه المعاصر للدلالة على أحد مفاهيم نظرية الأفعال الكلامية.

1- مفهوم الإنشاء في التراث البلاغي:

يعني الإنشاء في اللغة الإحداث والإيجاد وعلى هذا المعنى حمله ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة":«النون والشين والهمزة أصلٌ صحيحٌ يدلّ على ارتفاع في شيءٍ وسموّ، ونشأ السحاب:ارتفع، وأنشأه الله:رفعه»[1]، ويقول ابن منظور في "لسان العرب":«أنشأه الله:خلقه، ونشأ ينشأُ نشئاً ونُشُوءًا ونَشاءً ونشأةً ونشاءَةً:حيِيَ، وأنشأ الله الخلْقَ أي ابتدأ خلقهم،...، ونَشَأَ السحابُ نَشْأً ونُشُوءاً: ارْتَفَعَ وبَدَا، وَذَلِكَ فِي أَوّل مَا يَبْدأُ...، وَمِنْهُ نَشَأَ الصبيُّ يَنْشَأُ، فَهُوَ ناشِئٌ، إِذَا كَبِرَ وشَبَّ، وَلَمْ يَتكامَلْ. وأنشأَ السَّحابُ يَمطُرُ: بَدَأَ. وأَنْشَأَ دَارًا: بَدَأَ بِناءَها. وَقَالَ ابْنُ جِنّي فِي تأْدِيةِ الأَمْثالِ عَلَى مَا وُضِعَت عَلَيْهِ: يُؤَدَّى ذَلِكَ فِي كلِّ مَوْضِعٍ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي أُنْشِئَ فِي مَبْدَئِه عَلَيْهَا، فاسْتَعْمَلَ الإِنْشَاءَ فِي العَرَضِ الَّذِي هُوَ الْكَلَامُ. وأَنْشَأَ يَحْكِي حَدِيثًا: جَعَل. وأَنْشَأَ يَفْعَلُ كَذَا وَيَقُولُ كَذَا: ابتَدَأَ وأَقْبَلَ. وَفُلَانٌ يُنْشِئُ الأَحاديث أَي يضعُها. قَالَ اللَّيْثُ: أَنْشَأَ فُلَانٌ حَدِيثًا أَي ابْتَدأَ حَدِيثًا ورَفَعَه»[2]، وفي هذا المعنى أخذ المصطلح يُسْتَعْمَلُ للدلالة على أمرين: الأول منهما هو للدلالة على كتابة الرسائل في الدواوين، والثاني وهو الأكثر قُرْباً من اهتمامنا هو للدلالة على صيغٍ معيّنةٍ من العقود هي المعروفة بالإنشاء الإيقاعي كقولنا "بِعْتُ" و"اشتَرَيْتُ" و"زَوَّجْتُ" و"طَلَّقْتُ"، والنحويون لم يستعملوا هذا المصطلح للدلالة على هذه الصيغ إلا في فترةٍ متأخّرةٍ الراجح فيها أنّهم نقلوه عن الفقهاء والأصوليين، فحين نبحث في كتب الأصوليين عن بدايات استعمال هذا المصطلح نجد أنّهم ربّما اصطلحوا على تلك الصيغ بـ"صيغ العقود"، وربّما وُجدَتْ أثناء ذلك بعض الإشارات إلى مصطلح الإنشاء، من ذلك مثلاً قول الإمام الغزالي (ت505هـ) في "المستصفى" في إشارة إلى صيغ العقود وأنّ الأصل فيها الإخبارُ:«ثمّ يبطل عليهم بالبيع والإجارة والنكاح، إذ ليس لها إلا صيغة الإخبار، كقولهم "بِعْتُ" و"زَوَّجْتُ" وقد جعله الشرع إنشاءً، إذ ليس لإنشائه لفظٌ»[3]، وشبيهٌ بهذا الاستعمال العرضي ورود المصطلح لدى الفخر الرازي (ت606هـ) في

"المحصول في علم أصول الفقه" وهو قوله:«لأنّ قوله للشخص المعيّن "أنت رسولي" جارٍ مجرى قول الرجل لغيره "أنت وكيلي" فإنّ هذه الصيغة وإن كانت إخباراً في الأصل لكنّها إنشاءٌ في المعنى، والإنشاء لا يتطرّق إليه التصديق والتكذيب»[4]، لكنّه لم يستعمل المصطلح نفسه في كتابه "نهاية الإيجاز" الذي جعله تلخيصاً لكتابي عبد القاهر الجرجاني "الدلائل والأسرار"، وقد كان نقاش النحويين حين بدؤوا في استعمال هذا المصطلح للدلالة على هذا المفهوم هو نقاشهم حول أصل صيغ العقود ودلالات الأفعال فيها، فهي أفعالٌ ماضيةٌ صارت دالَّةً على معانٍ معيّنةٍ، ويمكن أن نشير إلى نصٍّ لابن الحاجب (ت646ه) في كتابه "الإيضاح في شرح المفصّل" يناقش هذه القضية إذ يقول:«والجواب أنّ هذه الأشياء دالّةٌ على الأزمنة في أصل الوضع تقديراً في بعضها وتحقيقاً في بعضها، والألفاظ إذا خرجتْ عن دلالتها الأصلية لغرضٍ آخرَ من الدلالة لا يُخْرِجُها ذلك عن حدّها وإعرابها، ألا ترى أنّك إذا قلتَ "بِعْتُ" وأنت تريد الإنشاء فإنّه لا دلالة على زمانٍ أصلاً، ومع ذلك فإنّك تحكم بأنّه فعلٌ ماضٍ»[5]، وهذا الاستعمال لابن الحاجب من أبرز الاستعمالات نقلاً للاصطلاح بين النحو وأصول الفقه مع فارقٍ جوهريّ في إطلاق المصطلح إذ إنّه في كتابه الأصولي "مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" أطلق المصطلح عامّاً ليدلّ على الطلب الذي يقابل الخبر، يقول:«ويسمّى غير الخبر إنشاءً وتنبيهاً، ومنه الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والترجّي والقسم والنداء»[6]، وهذا التقسيم لأنواع الإنشاء هو الذي اشتهر في التراث البلاغي عند المتأخّرين.

غير أنّنا حين نراجع التراث البلاغي عموماً سنجد أنّ كلاً من عبد القاهر الجرجاني و أبي يعقوب السكاكي(ت625ه) لم يستعملا المصطلح، لكنّ السكاكي كان على ما نعتقد صاحب الفكرة في إعطاء مجالٍ للمفهوم ليتحدّد من خلاله، وقد استعمل في ذلك مصطلحاً معروفاً لدى علماء أصول الفقه ولا ريبَ أنّ النحويين قد أشاروا إليه أيضاً وإن كان عرَضاً، ألا وهو مصطلح "الطلب" وقد كانت أبرز فكرةٍ أوضحها السكاكي هي تجاوز تعريف المفهوم إلى تحديد مجاله، يقول في "مفتاح العلوم":«إنّ التعرّض لخواصّ تراكيب الكلام موقوفٌ على التعرّض لتراكيبه ضرورةً، لكن لا يخفى عليك حال التعرّض لها منتشرةً، فيجب المصيرُ إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصلٌ لها وسابقٌ في الاعتبار، ثمّ حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق، والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان:الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها، وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»[7] فهو يعتبرهما أصليْن يُبْنَى عليهما الكلام، ثمّ يفضّل لحججٍ معيّنةٍ أنّهما غير قابلين للتعريف لبساطتهما ومن ذلك قوله مثلاً:«وأمّا في الطلب فلأنّ كلّ أحدٍ يتمنّى ويستفهم ويأمر وينهى وينادي، يوجد

كلّ من ذلك في موضع نفسه عن علم، وكلّ واحدٍ من ذلك طلبٌ مخصوص، والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب، ثمّ أن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب»[8].

ونستطيع أن نقول ههنا أنّ بدايات الإشارة البلاغية إلى مصطلح "الإنشاء" قد كانت في هذه الفترة الزمنية المحدّدة بين إدراك الفخر الرازي والسكاكي وابن الحاجب للمفهوم مع اختلافٍ في الاصطلاح بينهم، ولكنّنا نجد من النحويّين رضيّ الدين الإستراباذي (ت حوالي688هـ) صاحب "شرح كافية ابن الحاجب" يطلق استعمالا خاصًّا للمصطلح حيث يجعل الكلام شاملاً لكلٍّ من الخبر والإنشاء والطلب، يقول:«والمرادُ بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المُخْبَر عنه أهمَّ ما يُخْبَرَ عنه بذلك الخبر في الذِّكر وأخصّ به، فقولنا "أن يخبر" احترازٌ عن النسبة الإضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها، وقولنا "في الحال" كما في "قام زيدٌ" و"زيدٌ قائمٌ"، وقولنا "أو في الأصل" ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو "بِعْتُ"و"أنت حرٌّ" وفي الطلبي نحو"هل أنت قائمٌ" و"ليتك" أو "لعلّك قائمٌ" وكذا نحو "اضربْ"»[9]، فهو يخصّ مصطلح الإنشاء على صيغ مخصوصةٍ من الكلام دالّةٍ على العقود، وهو يعيد استعمال المصطلح بهذا المعنى نفسه مع إضافةٍ وصفٍ له هو "الإيقاع" أي مصطلح "الإنشاء الإيقاعي"، يقول في ذلك:«وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو "بِعْتُ" و"اشتَرَيْتُ" والفرق بين "بِعْتُ" الإنشائي و"أَبِيعُ" المقصود به الحال أنّ قولك "أبيعُ" لا بدّ له من بيعٍ خارجٍ حاصلٍ بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدقٌ، وإلاّ فهو كذبٌ، فلهذا قيل:إن الخبرَ محتملٌ للصدق والكذب، فالصدق مُحْتَمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذبُ مُحتمله ولا دلالة للّفظ عليه، وأمّا "بِعْتُ" الإنشائي فإنه لا خارج له تُقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظُ موجِدٌ له، فلهذا قيل إنّ الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأنّ معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارجٌ فكيف تكون المطابقة وعدمها، واعلمْ أنّ الماضي ينصرف على الاستقبال بالإنشاء الطلبي إمّا دعاءً نحو "رحمك اللهُ"...»[10]، ونستطيع أن نلتمس في هذا النصّ نوعاً من التحديد لمجال مفهوم الإنشاء بحيث صار نوعين إنشاءً إيقاعياً وإنشاءً طلبياً، ويبدو أنّ هذا الاستعمال لم يكن شائعاً كثيراً في التراث البلاغي الممتدّ في الفترة الزمنية بين الرضي الاستراباذي وتأليف القزويني لمتن التلخيص، وهو الاستعمال الأشهر الذي استقرّ عليه المصطلح عند البلاغيين، إذ يعقد له مبحثاً خاصًّا من مباحث

المعاني، ويرى القزويني أنّ وجه حصر مباحث المعاني في ثمانية أبوابٍ أنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء «لأنّه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأوّل الخبر، والثاني الإنشاء»[11]، ثمّ يخصّص مجال البحث في باب الإنشاء بالطلبي فقط، يقول: «الإنشاءُ ضربان: طلبٌ وغير طلبٍ، والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ وقت الطلب، لامتناع تحصيل الحاصل وهو المقصود بالنظر ههنا»[12]، ومن المعلوم أنّ تخصيص الإنشاء الطلبي بالبحث كان للأغراض البلاغية التي اشتهرت بها أساليبه من استفهامٍ أو أمرٍ أو نهيٍ أو تمنٍّ.

والذي نخلُصُ إليه أنّ الإنشاء قد ظهر مصطلحاً لدى الفقهاء والأصوليين للدلالة على مفهوم صيغ العقود، ثمّ انتقل هذا المفهوم إلى الدرس النحوي والبلاغي فاستُعمِلَ حتّى جرى تعميمه ليدلّ على صيغٍ معيّنةٍ غير صيغ العقود هي صيغ الطلب، وإذا كان السكاكي كما لاحظنا سابقاً صاحبَ الفكرةِ في تعيين مجال المفهوم في الدرس البلاغي، فإنّ القزويني في "التلخيص" هو من أعطى لمصطلح الإنشاء الاستعمالَ الذي اشتهر به.

2- الإنشاء والإنجاز في الاستعمال الاصطلاحي المعاصر:

نقصد بالإنجاز هنا إحدى الترجمتين الممكنتين والمستعملتين لترجمة مصطلح (The performance) الذي يعني في الدرس التداولي إمكانية إيقاع الأفعال عبر التراكيب اللغوية التي ينطق بها متكلّمٌ ما، ولذلك حاول صاحب نظرية الأفعال الكلامية "ج.أوستين" الانطلاق من هذا التمييز بين الأفعال التي تتولّد عنها أفعال اجتماعية والأفعال التي تصف الواقع، وقد اصطلح على تسمية النوع الأول بالأقوال الإنجازية (Performative) وتسمية الثاني بالأقوال الوصفية (Constative)[13]، وقد انطلق أوستين في التمييز بين هذين النوعين من ملاحظةٍ هي أنّ النطق بلفظ:

(1) - نعمْ أَقْبَلُ

في مراسم الزواج مثلاً يعني حدوث عقد الزواج بين رجل وامرأة، ولذلك فميزة هذه الأقوال الإنجازية هي أنّها: أوّلاً لا تصف، وثانياً لا تقبل التصديق أو التكذيب[14]، وعلى هذا فقد حاول أوستين أن يبحث فيما يميّز هذه الأقوال بحيث يجعلها إنجازيةً، فلاحظ وجود بعض الشروط التي يتحقق بواسطتها الفعل الإنجازي ولخّصها في ستِّ نقاطٍ سمّاها بشروط النجاح[15].

لكنّ أهمّ ما أتى به أوستين في صياغة النظرية من الناحية النحوية هو محاولة اكتشاف الصيغة التركيبية التي تميّز الأفعال الإنجازية، فلاحظ أنّ الصيغة الغالبة في هذا النوع من الأفعال هي صيغة

الفعل المضارع الدال على الحال المسند إلى المتكلّم المفرد (المبني للمعلوم) مثل: أَقْبَلُ، أو أَعِدُ، أو أَبِيعُ، وهي التي سماها بالإنجاز الصريح (Performatif explicite)، ويقابلها مفهومٌ آخرُ هو الإنجاز الأولي أو الضمني (Performatif primaire ou implicite)، وقد كان قصد أوستين من اقتراح هذين المفهومين محاولة التفريق بين الصيغ التي تُظهِرُ قصد الإنجاز وبين الصيغ التي أصلها الوصف غير أنّها يمكن أن تكون إنجازاً، وهنا نريد أن نسجّل ملاحظة حول الجهد الذي بذله أوستين في تأسيس النظرية، ذلك أنّه أسّسها على نوعٍ من الأفعال الإنشائية هي ما أسماه الرضي الاستراباذي كما رأينا سابقاً بالإنشاء الإيقاعي أو صيغ العقود كما وُجِدَتْ عند الأصوليون وأشار إليها البلاغيون، ثمّ ربطها بصيغة واحدةٍ يمكن أن يفيد بها معنى الجملة الإنجاز، هي صيغة الفعل المضارع الدال على الحال المسند إلى المتكلم المفرد والمبني للمعلوم، وهي ما يوافق صيغة من صيغ الخبر في العربية، وعلى هذا يجوز لنا أن نقرّ بإمكانية المقاربة بين ما أتى به أوستين وما وجِدَ لدى البلاغيين في إطار ثنائية الخبر والإنشاء ذلك أنّ الإشكالية التي صعب حلّها لديه هي إيجاد الصيغة النحوية القارّة التي يمكن من خلالها ضبط الأفعال الإنجازية.

وانطلاقاً من هذه الملاحظة سعت بعض الدراسات الأكاديمية العربية المعاصرة إلى المقاربة بين النظرية عموماً وبين ثنائية الخبر والإنشاء في البلاغة العربية، والذي نودّ البحث فيه ههنا بالتحديد أمران: الأول منهما وجه الاصطلاح على المفهوم الأساسي للنظرية بالإنشاء بدلاً عن الإنجاز، وهو ما اختاره بعض الدارسين، والأمر الثاني من أهداف بحثنا الإمكانية البديلة في الترجمة التي اخترناها أي الاصطلاح على المفهوم بالإنجاز والنظر في موضع مفهوم الإنشاء بين مفاهيم النظرية.

ويمكننا البدء في مراجعة الاستعمالات الأولى للمصطلح من خلال أوائل الدراسات التي تكفّلت بتقريب مفاهيم نظرية الأفعال الكلامية مثل ما أخذ به "محمد صلاح الدين الشريف" ضمن بحثه "تقديم عامّ للاتجاه البرغماتي" فهو يعرّف الفعل المتضمّن في القول (L'acte illocutoire) بأنّه "عمل تنجزه وتحدثه وتنشئه عند القول وليس بموجود إلا في اللغة"[16]، وقد أخذ بهذا الاختيار نفسه في عمله الموسّع "الشرط والإنشاء النحوي للكون" إذ رأى فيه أنّ معنى الإنشاء أوسع من الاصطلاح البلاغي القديم، يقول: «إذا أردنا أن نقرّب معنى الإنشاء عندنا فهو في النهاية الإنشاء الذي على أساسه يكون الإنشاء والخبر البلاغيان، فهو إنشاء (الإنشاء والخبر)»[17].

ومثيل هذا الاختيار الاصطلاحي أخذ به "طالب سيد هاشم الطبطبائي" في كتابه "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب" إذ استعمل مصطلح "إنشاء" لترجمة

(Performative)[18]، وحين يبتدئ في الإشارة إلى التقسيم البلاغي للكلام إلى خبر وإنشاءٍ فإنّه يقرّ باستعمال المصطلح كما وُجِدَ لدى البلاغيين العرب، يقول:«أمّا كتب المعاني منذ القزويني فقد غطّت بمصطلح "الإنشاء" كلّ ما لم يكن خبراً من اللفظ المفيد، فصار يسمّى الباب الذي يبحث فيه أهل المعاني تلك الجمل باسم "باب الإنشاء"، وفعل مثل ذلك المناطقة في مؤلّفاتهم، وسنستعمل المصطلح فيما يلي وفق ما استقرّوا عليه»[19].

ولعلّ من أبرز الدراسات التي اتّخذت الإنشاء موضوعاً لها بحث "خالد ميلاد" "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة"، ويهمّنا من هذه الدراسة خصوصاً كيفية تلقّي الباحث لاصطلاح البلاغيين واختياراته المنهجية في إطلاق المصطلح، وتشكّل النقطة الأولى المتعلّقة بنظره في التراث البلاغي مجالاً واسعاً من البحث حاول فيه مقاربةَ الرؤية البلاغية للإنشاء من خلال مفاهيم نظرية الأفعال الكلامية، غير أنّه في عرضه لمفاهيم النظرية كما أتى بها "أوستين وسيرل" فضّل ترجمة المصطلح بالإنشاء فهو يسمّي نظرية "أوستين" نظرية الإنشاء (La théorie des performatifs)[20] ، ويعرض في فصلٍ آخر وجهة نظره المتعلّقة بتصوّره لمفهوم الإنشاء إلاّ أنّه لا يستقرّ في إثبات الترجمة التي يأخذ بها فهو أحياناً يستعمل مصطلح الإنجاز بدل الإنشاء[21]، وهو في أخذه برأي "محمد صلاح الدين الشريف" السابق ذكره في تعميم مفهوم الإنشاء ليشمل الخبر والإنشاء كما عُرِفَا عند البلاغيين، يرى في مبحث خاصٍّ مثلاً أنّ "الإنشاء البلاغي عمل لغوي إنجازيّ مسجّل في الأساس النحوي لدى التقائه بالدلالة اللغوية المعجمية"[22]، أي أنّه يأخذ بترجمة المصطلح بالإنجاز في حال إثبات فكرةٍ يختلط فيها المفهومان.

وقد أخذ بنفس الترجمة للمصطلح "شكري المبخوت" في دراسته "دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات"، يقول مثلاً في أسباب اختياره للمصطلح:«لئن كان كتاب الخطيب القزويني في البلاغة أقدم وثيقة بلاغية تستعمل مصطلح "الإنشاء" فإنّ استعمال هذا المصطلح لتعريب مفهوم (performatives/le performatif) لدى أوستين يبدو لنا استعمالاً موفّقاً من جهتين على الأقلّ، فدلالة اللفظ الإنكليزي، من ناحية أولى، دائرة على التنفيذ والإحداث والإنجاز والتحقّق في الكون ويؤدّي لفظ الإنشاء في العربية معنى الإيجاد والإيقاع، ومقصود أوستين من اللفظ الإنكليزي، من ناحية ثانية، هو أن ننجز بالقول عملاً لا يصحّ فيه مبدئياً اختبار التصديق والتكذيب وهو ما يوافق عموماً المفهوم من الإنشاء لدى البلاغيين العرب»[23]، وبالرغم من أنّ هذين السببين يبدوان مقنعين إلاّ أنّ بعض النتائج المنبثقة عنهما تجعل الاختيار إشكالاً اصطلاحياً، ويظهر لنا ذلك من خلال التعميم الذي رضيَ به "شكري المبخوت" لمصطلح

الإنشاء ليكون جامعاً للخبر والإنشاء معاً من جهة، ثمّ البناء على التراث البلاغي والنحوي لاقتراح تصنيفٍ جديد للأفعال الكلامية من جهة أخرى، والذي نراه سبيلاً للنقاش هو هذه الإحالة على التراث البلاغي بهدف المقاربة بينها وبين التداولية مع محاولة ضبط المصطلح بخصوص مفهوم الإنشاء، واقتراحنا يصبّ في هذه المسألة خصوصاً، إذ إنّ المحافظة على الاصطلاح البلاغي في مقابلة الإنشاء والخبر تكفل لنا عدم الخلط بين المفهوم الذي تقدّمه التداولية وبين دلالة المصطلح باعتباره جزءاً من النظرية إذا حاولنا المقاربة.

3- اقتراحات اصطلاحية:

نحاول في هذه الفقرات تقديم اقتراحٍ في سبيل ضبط مصطلح الإنشاء من خلال المقاربة التداولية، ويندرج في رأينا هذا الاقتراح ضمن ضبط المصطلحات البلاغية والمحافظة على مدلولاتها كما تشيعُ في التراث البلاغي الواسع، وننطلق ابتداءً من مسلّمةٍ استفاد منها الكثير من الباحثين في مقاربتهم نظرية الأفعال الكلامية ومفادها أنّ ثنائية الخبر والإنشاء في التراث البلاغي تعبّر عن مفهوم الإنجاز، وعلى هذا فنحن نختار ترجمة مصطلح (Performatives) بالإنجاز، وإذا كان استقرار الاصطلاح البلاغي قد ظهر عند القزويني وما اشتهر بعده من كتب بلاغية فإنّنا من مراجعة ما يقترحه القزويني يمكن أن نقترح التصوّر البلاغي للأفعال الإنجازية ويتجلّى ذلك في رأينا من خلال إثبات ما يلي:

1- أنّ الخبر والإنشاء أصلان للأفعال الإنجازية.

2- أنّ معيار التفريق بينهما يتجاوز المعايير التي عُرِفَتْ في التراث البلاغي ولعلّ أبرزها هو معيار التصديق والتكذيب.

3- أنّ التفريق بينهما هو تفريقٌ بين أصلين تنبني عليه تفريقات أخرى.

أمّا المقولة الأولى فهي تقتضي منّا تذكيراً ببعض ما أورده "أوستين" في سبيل إثباته الفرق بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنجازية، فقد حاول أن يسلك طريقين في إثبات هذا التفريق:

- الأول منهما دلاليٌّ متمثّلٌ في وجود بعض الأقوال ذات الطابع الاجتماعي التي لا تصف ولا تقبل التصديق والتكذيب، ويمثّل التلفّظ بها إنجازاً لأفعال مّا، وأبرز مثالٍ في اللغة العربية لهذه الأقوال هو ما أسلفنا الإشارة إليه تحت مسمّى "صيغ العقود" كقولنا:"بِعْتُ" و"زَوَّجْتُ" وغيرها.

- الثاني نحويٌّ خالص متمثّل في الصيغة التي اعتمدها للدلالة على الأفعال الإنجازية وهي صيغة الفعل المضارع الدال على الحال المسند إلى المتكلّم المفرد والمبني للمعلوم، وبناءً على هذه الصيغة نشأ لديه

تفريقٌ بين الأفعال الدالة على الإنجاز مباشرة المسمّاة بالصريحة، والأفعال التي ليست في الأصل للإنجاز غير أنّها يمكن أن تدلّ عليه والتي أسماها ضمنيةً.

وسبيل المناقشة ههنا أمران اثنان: الأول أنّ "أوستين" حاول التدليل على أفعال إنجازية تسمّى في العربية بصيغ العقود أو الإنشاء الإيقاعي (كما هو في اصطلاح الرضيّ الاستراباذي)، والحاصل أنّها فرعٌ عن أصلٍ، وهي إضافةً إلى ذلك تثبت خروجاً معيّناً عن الأصل، لأنّ الأصل فيها كما يثبته التراث البلاغي أنّها أخبارٌ انتقلت إلى الإنشاء، وهذا يؤدّي بنا إلى الإقرار مبدئياً بوجود أصلين للفعل الإنجازي هما الخبر والإنشاء.

والأمر الثاني أنّ الصيغة النحوية التي حاول "أوستين" الاستدلال بها على التعرّف على الأفعال الإنجازية لا تكفي إذا نظرنا إليها من جهة اللغة العربية، ذلك أنّ الإنشاء الذي هو أصلُ صيغ العقود له مقوّمات نحويةٌ معيّنةٌ تتمثّل أساساً في حروف الصدارة التي وُضعت للدلالة عليه، وأبرز مثالٍ على وجود هذه الحروف هو الإنشاء الطلبي، وهو النوع الأبرز من الإنشاء الذي كان محلاً للاهتمام في التراث البلاغي المدرسي خصوصاً، وعلى هذا فالناتج في رأينا المحافظة على مصطلح الإنشاء في مجاله المفهومي في مقابلته للخبر، إذ هما أصلان تتفرّع عنهما مجموعةٌ من الأفعال الدالّة على الإنجاز[24].

أمّا التفريق بين الخبر والإنشاء فإنّنا نشير أوّلاً قبل مراجعتنا لمعايير التفريق بينهما أنّ "أوستين" قد تحدّث عن جملةٍ من الشروط التي أشرنا إليها وهي الكفيلة إن وجدتْ بأن نحكم على الفعل الإنجازي بالنجاح أو الإخفاق، غير أنّه حاول التطرّق أيضاً إلى معيار الصدق والكذب في الإثبات باعتباره أوضح التراكيب التي تصف الأشياء، وقد استنتج "أوستين" فيما يهمّنا بعد مناقشته لإمكانية خضوع الإثبات أيضاً إلى النجاح والإخفاق، بأنّ«صدق أو كذبَ إثباتٍ مّا ليس متعلّقاً بدلالة الكلمات لوحدها، بل هو متعلّقٌ بالفعل المعيّن والظروف المعيّنة التي أنجز فيها»[25]، وفي هذا الذي ذهب إليه "أوستين" فتحٌ لبابٍ آخر في النظر إلى التمييز بين الخبر والإنشاء، فليس الإثبات الذي ناقشه "أوستين" إلا إخباراً في صيغته الأصلية، وعلى هذا فإنّه يمكننا النظر إلى الخبر والإنشاء في ظلّ اعتباراتٍ أخرى متعلّقةٍ بالقوة الإنجازية.

ولعلّ أهمّ المعايير التي بحث فيها البلاغيون هي ما تعلّق لديهم بالنسبة الخارجية، إذ في تفريقهم بين الخبر والإنشاء تقرّر أن نعتبر أنّ للخبر نسبة في الخارج يطابقها أو لا يطابقها وعلى هذا تتولّد قيمتا الصدق والكذب، ونعتبر أنّ الإنشاء ليس له نسبةٌ في الخارج وبناءً على هذا لا يمكننا الحكم عليه بالصدق والكذب، ثمّ نشأ لدى بعضهم اعتبارٌ آخر يرى أنّ الخبر والإنشاء كليهما له نسبةٌ في الخارج غير أنّ الخبر

يقصد به المطابقة وعدمها، بينما لا يقصد بالإنشاء لا المطابقة ولا عدمها، وقد لاحظنا أنّ المتأخّرين من البلاغيين خصوصاً اعتمدوا في هذه المعايير على اعتبارات معيّنة من أهمّها تقسيم النسبة إلى:كلامية وخارجية، وبينهما نسبةٌ ثالثةٌ هي نسبةٌ ذهنيةٌ، ولمحاولة فهم المقصود بهذه النسب ثمّ توجيه ما يسمّى بالنسبة الخارجية توجيهاً يدعم تصوّرنا للإخبار والإنشاء نرى أنّه علينا إعادة قراءة بعض نصوص البلاغيين التي بيّنوا من خلالها تصوّرهم لهذه النسب، يقول الدسوقي (ت1230ه) مثلاً:«اعلمْ أنّ النسب ثلاثةٌ:كلامية وذهنية وخارجية، فالأولى تَعَلُّقُ أحدِ الطرفين بالآخر المفهومُ من الكلام، وتصوّرها وحضورها في ذهن المتكلّم هو النسبة الذهنية، وتعلّق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية، فإذا قلت:"زيدٌ قائمٌ" فثبوت القيام لزيدٍ يقال له نسبةٌ كلامية باعتبار فهمه من الكلام، وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وحضوره فيه، ونسبةٌ خارجية باعتبار حصوله في نفس الأمر، فالأولى والثانية قائمةٌ بأحد الطرفين، والثانية قائمةٌ بذهن المتكلّم»[26]، ويمكننا تبسيط هذا التصوّر وفق الجدول التالي:

الجملة	النسبة الكلامية	النسبة الذهنية	النسبة الخارجية
	تعلّق طرفي النسبة الذي يفهم من الكلام	تصوّر النسبة وحضورها في ذهن المتكلّم	حصول النسبة في الخارج
زيدٌ قائمٌ	ثبوت القيام لزيد المفهوم من الكلام	ارتسام هذا القيام في الذهن	حصول القيام في الخارج

نشير هنا أوّلاً إلى أنّ التصوّر الأوضح ليكون هذا التقسيم مقبولاً من الناحية المنطقية هو أنّ الكلام إحداثٌ للنسبة الكلامية أو هو تلفّظٌ بها، وبالتالي لا يمكننا تصوّر الكلام دون متكلّمٍ بهِ، وبقيَ أن نحدّد المقصود بالنسبة الخارجية في إطار هذا الاعتبار، فأبسط التصوّرات وأشملها من الناحية المعرفية والمنهجية أن نقول بأنّ لكلّ كلامٍ ينتجه المتكلّم نسبةً كلامية هي تلك النسبة التي نجدها بين المسند والمسند إليه، وهي نسبةٌ عامّةٌ نجدها في الإخبارات كما نجدها في الإنشاءات،

وفي محاولة استخراج تصوّر واضحٍ نسعى من خلاله إلى أن تتساوى الإخبارات مع الإنشاءات من جهة علاقة النسبة الكلامية بالنسبة الخارجية بما أنّنا اعتبرنا الخبر والإنشاء فعلين إنجازيين يحصل من خلال النطق بكل واحد منهما فعلٌ كلاميٌّ، وتبسيطاً لهذا التصوّر الذي نرضى به نرى أنّه علينا الإقرار أوّلاً

بأنّ إدراك المطابقة بين النسبتين هو إدراكٌ خاصٌّ بالمخاطَبِ، فهو الذي يتأكّد من أنّ زيداً قائمٌ حقًّا ليقول بأنّ النسبة الكلامية مطابقةٌ للنسبة الخارجية ويحكم عليها بالصدق، فإن لم يجدها مطابقةً حكم عليها بالكذب، هذا بالنسبة للإخبارات، ولكنّ المخاطَب في الإنشاءات إمّا أن يمتثل لما طُلِبَ منه في صيغ الطلب كالأمر أو الاستفهام أو النهي أو النداء أو ألاّ يمتثل، وعلى هذا يظهر أنّ المعيار الذي اعتمد عليه البلاغيون في التفريق بين الخبر والإنشاء هو معيارٌ تختلط فيه الصيغ النحوية مع الدلالات اللغوية مع الأبعاد التخاطبية التداولية، فإذا حاولنا أن نوحّد النظر المنهجي للكلام عن خصائص الفعل الإنجازي بين الخبر والإنشاء، وفق ما استقرّ في رأينا من مقاربةٍ بينهما من جهة الصياغة اللغوية التي ترى أنّ الصدارة هي الواسم النحوي للقوة الإنجازية، تبيّن لنا أنّ معيار الصدق والكذب أو معيار المطابقة مع النسبة الخارجية هي معايير تتجاوز الصيغة اللغوية إلى الدلالة مختلطةً مع البعد التداولي، وبعض نصوص البلاغيين تسعى إلى التمييز بين هذه الأبعاد بما يعطي لنا وجهاً آخر للنظر إلى النسبة الخارجية، ومن تلك النصوص ما قاله ابن يعقوب المغربي:«ثمّ إنّك قد سمعت أيضاً أنّ الإنشاء هو الكلام الموجِد لنسبته فيجب أن يعلم أنّ نسبة المسند إلى المسند إليه لا يوجِدها الكلام، إذ لا يوجب الكلام اتّصاف أحدٍ بصفةٍ حقيقية كالقيام أو القعود في "قُمْ" أو "اُقعدْ" مثلاً أو البيع الذي هو الإبدال المخصوص في "بِعْتُ" مثلاً، وإنّما الذي يوجبه الكلام ويقتضيه أن تلك النسبة دلّ على تكيّفها بكيفية عائدة في حصولها إلى اللفظ فيوجب "قمْ" و"اقعدْ" مثلاً نسبة القيام والقعود للمخاطَب مكيفين بكونهما مأموراً بهما وكون الشيء مأموراً به كيفية يرجع في وجودها إلى وجود صيغة الكلام وكذا البيع»[27]، والذي نفهمه من هذا النصّ أنّه يقودنا إلى تمييز النسبة الكلامية بين المسند والمسند إليه عن مجموع القوى الإنجازية المتغيّرة التي يمكن أن تتسلّط عليها، بين إثباتٍ أو نفيٍ أو استفهامٍ أو أمرٍ أو نهيٍ، وهو ما يمكننا أن نجده أيضاً في الأمثلة التالية:

- زيدٌ قائمٌ
- ليس زيدٌ بقائمٍ
- أَزَيْدٌ قائمٌ؟
- قُمْ
- لاَ تَقُمْ

فالسبيل الأحسن هو التمييز بين القوة الإنجازية المتسلّطة على الجملة والمحتوى القضوي الذي تتضمّنه وهو ما أسماه البلاغيون بالنسبة الكلامية، ونشير ههنا إلى أنّ مفهوم القوة الإنجازية في الخبر والإنشاء رهينُ المؤشّر النحوي الذي افترضنا أنّه حروف الصدارة، لكنّ هذا الارتباط بين الجانب النحوي والجانب الدلالي المعجمي لا علاقةَ له بما يسمّى بالنسبة الخارجية، إذ ترتبط بما هو خارج اللغة من تصوّرات ذهنية ووقائع عينيةٍ مُدْرَكَةٍ لدى المتخاطبين، وعلى هذا تظهر لنا أهمّية إدخال البعد التداولي في التمييز بين الإخبارات والإنشاءات عن طريق مفهوم القصد، فالمتكلّم أثناء أدائه للأفعال الإنجازية عبر التكلّم بها يربط العلاقة بما هو خارج هذه الحركيّة اللغوية سواءٌ عبر تصوّراته الذهنية أو عبر الواقع المدرَكِ لديه، وانطلاقاً من هذا التصوّر ارتبط الخبر بما كان حكايةً سَبَقَ فيها تصوّر النسبة الخارجية النسبة الكلامية، أمّا الإنشاء فهو إيجادٌ سبقت فيه النسبة الكلامية تصوّر النسبة الخارجية، وقد أشار ابن يعقوب المغربي إلى مثل هذا الفرق بين التصوّرين في نصٍّ علّق فيه على دلالة "ليت" الخاصّة بالتمنّي يقول فيه:«فإنّ لفظ "ليت" موضوعٌ لنفس التمنّي المتعلّق بالنسبة فإذا قيل:"ليت لي مالاً" استُفِيدَ منه أنّ المتكلّم تمنّى وجود المال، وليست إخباراً عن وجود التمنّي، وإلاّ كانت جملةً، بل هي حرفٌ تصير به نسبة الكلام إنشاءً بحيث لا يحتمل الصدق والكذب، وتفيد أنّ في نفس المتكلّم كيفية متعلّقة بتلك النسبة فهي باعتبار تلك النسبة تفيد الإنشاء فيها إذ لا يقال في المتكلّم بقولنا:"ليت لي مالاً أحجّ به" إنّه صادق أو كاذبٌ في نسبة الثبوت للمال لأنّه متمنٍّ لتلك النسبة لا حاكٍ لها لتحقّقها في الخارج، وباعتبار ما وضعتْ لتشعر به عرفاً مستلزمة لخبرٍ وهو أنّ هذا المتكلّم يتمنّى تلك النسبة، ولهذا يقال:**الإنشاء يستلزم الإخبار**»[28].

والذي نخلُصُ إليه بناءً على ما سبق أنّ الخبر والإنشاء فعلان إنجازيان، ومن المفيد في المقاربة بين التراث البلاغي والتداولية متمثلة في نظرية الأفعال الكلامية الاحتفاظ بأصل المصطلح في مجاله الذي تدعمه البلاغة العربية.

قائمة المراجع:

-الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982.

- ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمرو)، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، الجمهورية العراقية، ط1، 1982.
- ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمرو)، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ضمن:عضد الدين الإيجي، شرح مختصر المنتهى الأصولي، تحقيق:فادي نصيف وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت.لبنان، ط1، 2000/1421.
- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)، الإيضاح في علوم البلاغة، ضمن: شروح التلخيص. دار السرور، بيروت. لبنان، دت.
- الدسوقي (محمّد بن عرفة)، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ضمن: شروح التلخيص.
- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، دت.
-السكاكي (سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 1407ه/1987م،
- الشريف (محمد صلاح الدين) ، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن:أهم المدرس اللسانية، مجموعة من الباحثين، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس
- الشريف (محمد صلاح الدين)، الشرط والإنشاء النحوي للكون، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2002
- صحراوي (مسعود)، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت. لبنان، ط1، 2005.
- الطبطبائي (طالب سيد هاشم)، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت. لبنان، دت.
- المبخوت (شكري)، دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010.
- المتوكل (أحمد)، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط. المغرب، ط1، 2006/1427.

- مطلوب (أحمد)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2000.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد الأفريقي المصري)، لسان العرب، دار الفكر، بيروت. لبنان، ط1، 1428-1429/2008.
- ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، كلية الآداب بمنوبة، تونس، والشركة العربية للتوزيع، ط1، 1421/2001.
-ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، دت.
- ابن يعقوب المغربي (أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص.
- Austin (J.L), Quand dire c'est faire, traduit par: Gilles Lane, éditions du Seuil, Paris, 1970.
- Searle (John), Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, traduction française: Hélène Pauchard, Edit: Hermann, Paris, 1972
- Searle (John), Sens et expression, traduction française : Joëlle Proust, Edit Minuit, Paris.1982.

الهوامش:

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5 ص429.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج1 ص155-156.

[3] الغزالي، المستصفى في أصول الفقه، ج2 ص59.

[4] ينظر:فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج4 ص275.

[5] أبو عمرو عثمان بن عمرو ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ج1 ص64.

[6] ابن الحاجب، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ضمن:عضد الدين الإيجي، شرح مختصر المنتهى الأصولي، ص128.

[7] السكاكي، مفتاح العلوم، ص163-164.

[8] المصدر نفسه، ص165.

[9] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1 ص31-32.

[10] نفس المصدر، ج4 ص11-12.

[11] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ضمن:شروح التلخيص، ج 1 ص163-172.

[12] المصدر نفسه، ج 2 ص234-237.

[13] Austin, Quand dire c'est faire, p 39, p 41.

[14] Ibid, p 41.

[15] Ibid, p 49.

[16] محمد صلاح الدين الشريف، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن: أهم المدرس اللسانية، ص107.

[17] محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ص512.

[18] طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص4.

[19] نفس المرجع، ص48-49.

[20] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة،دراسة نحوية تداولية، ص493.

[21] يظهر ذلك خصوصاً في الفصلين الأخيرين من الدراسة وهما على التوالي:"الإنشاء النحوي في النظرية اللغوية العربية"، المرجع نفسه، ص525، و"ضروب الإنشاء وحركة تخصّصه في الأقاويل المنجزة"، المرجع نفسه، ص549.

[22] المرجع نفسه، ص542.

[23] شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات، ص123.

[24] من أبرز المقاربات التي بنيت على هذا المفهوم ما قدّمه شكري المبخوت في المرجع السابق ذكره:دائرة الأعمال اللغوية.

[25] Austin, Quand dire c'est faire, p148.

[26] محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية على مختصر السعد، ضمن:شروح التلخيص، ج1 ص164.

[27] ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن:شروح التلخيص، ج1 ص169.

[28] ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج2 ص238-239.والتوضيح من عندي